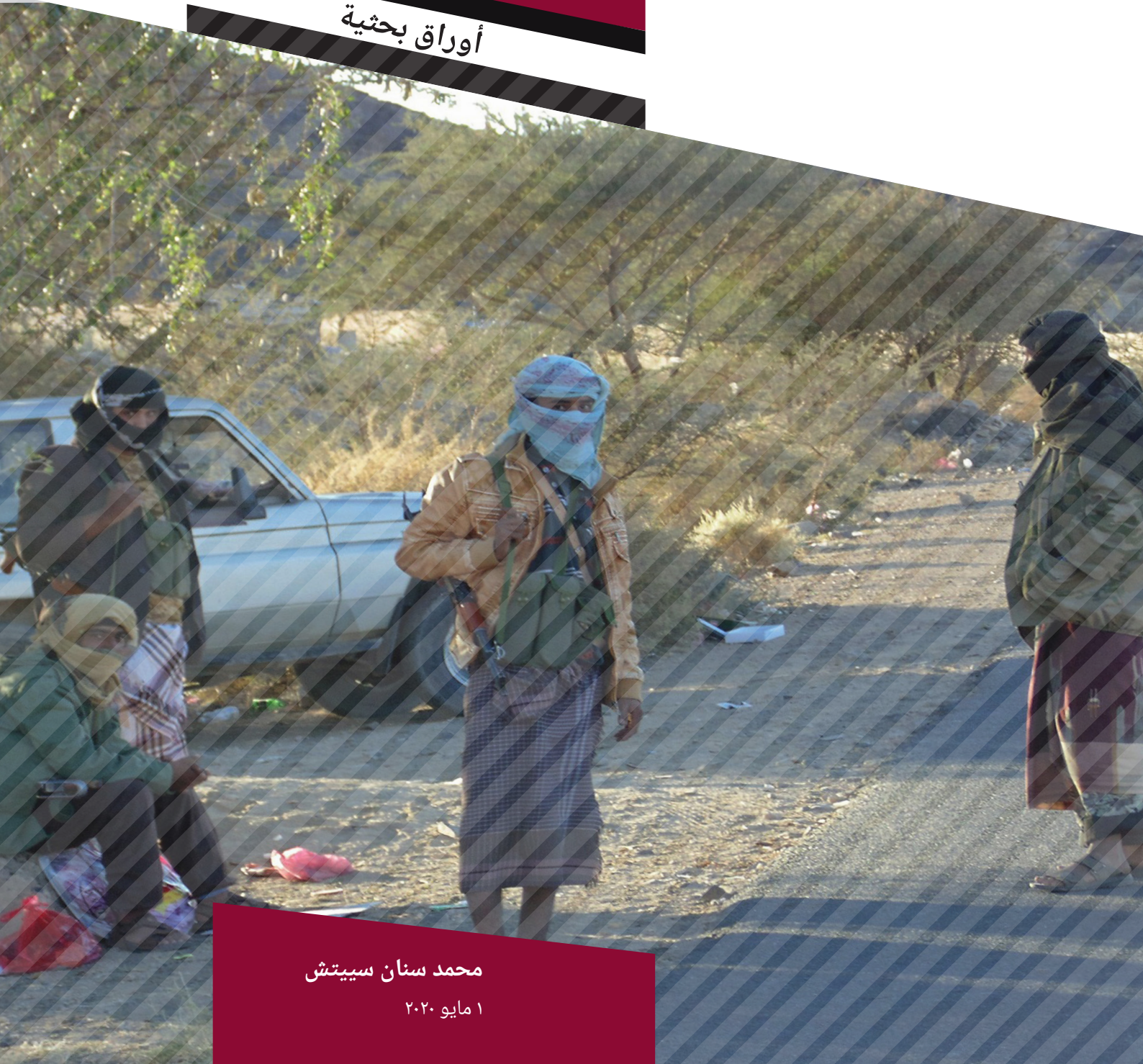


تأثير تغير المناخ على الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط

الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH

أوراق بحثية



محمد سنان سييتش

١ مايو ٢٠٢٠

تأثير تغير المناخ على الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط

محمد سنان سييتش كبير الباحثين في المركز الدولي للأبحاث حول العنف السياسي والإرهاب، وهو مركزٌ تابع لكلية راجاراتنام للدراسات الدولية بجامعة نانيانغ التقنية في سنغافورة.





المحتوى

٦	المقدمة
٨	تغير المناخ في الشرق الأوسط
١٠	التفسير النظري لتغير المناخ والإرهاب/التمرد
١٣	تنظيم القاعدة في جزيرة العرب
١٤	الآثار السياسية
١٥	الحكومات منفردة
١٦	التعاون الإقليمي
١٧	دور المجتمع المدني
١٨	الخاتمة
٢٠	المراجع
٢٣	عن الشرق



المقدمة¹

لقد أصبح تغير المناخ في السنوات الأخيرة أكثر وضوحاً على المستوى العالمي وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتتعرض كثير من دول المنطقة في الوقت الحالي لارتفاع درجات الحرارة، وموجات الجفاف ونقص الكفاءة الزراعية والفيضانات وزيادة الكوارث الطبيعية كالأعاصير على سبيل المثال.

وبناءً على ذلك، فإن لتغير المناخ أيضاً العديد من الآثار الثانوية بسبب قدرته على مفاجمة المشاكل في مختلف أنحاء العالم، فعلى سبيل المثال، أظهرت أبحاث جديدة أن تغير المناخ قادر على التسبب في إحداث انهيار مالي في العالم بأسره². علاوة على ذلك، فلدى تغير المناخ القدرة أيضاً على تسهيل نشر مسببات الأمراض الفتاكة المحفوظة حتى الآن في التربة الصقيعية التي تذوب بمعدلات أسرع في الوقت الحالي بسبب طول فصل الصيف وارتفاع متوسط درجات الحرارة³.

تبحث هذه الورقة في أحد التأثيرات الثانوية المتمثل في تأثير تغير المناخ على الفاعلين العنيفين من غير الدول، وهي فئة تشمل التمرد والإرهاب والتطرف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتدفع بأن تغير المناخ يفاقم بشكل أساسي الشقوق المتنوعة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، والتي تعاني منها المنطقة المتقلبة التي تمزقها الصراعات. ومن ثم فإنها تبين أن المتمردين والجماعات الإرهابية قد انتهزوا مختلف الفرص التي توفرها هذه الانشقاقات نتيجة لتغير المناخ لتقوية أنفسهم.

هذه الورقة مقسمة على النحو التالي: أولاً تفسر نظرياً العلاقة بين تغير المناخ والإرهاب بالاعتماد على حالات سابقة تم فيها تقوية جماعات متمردة/إرهابية بسبب قضايا ناجمة عن تغير المناخ، وعلى هذا الأساس تطرح إطاراً من ثلاث خطوات يوطد الصلة بين تغير المناخ والإرهاب/التمرد.

وتدفع الورقة تحديداً بأن تغير المناخ يُعد بمثابة عامل مضاعف للقوة في سياقات الصراع، بالإضافة إلى أنه يُسهل من نمو الجماعات الإرهابية، وهو يقوم بذلك من خلال ثلاثة طرق: (١) التسبب في نقص الغذاء والمياه والطاقة مما يؤدي إلى حرمان المواطنين، وهذا بدوره يسهل تجنيد المزيد منهم من قبل الجماعات المتمردة. (٢) التسبب في الكوارث، مما يسمح للجماعات الإرهابية بتقديم المساعدات الإنسانية، مع الاستفادة أيضاً من تحويل الموارد العسكرية نحو معالجة سيناريوهات ما بعد الكوارث بدلاً من القيام بعمليات مكافحة التمرد. (٣) زيادة الهجرة غير الشرعية مما يتسبب في ضغوط هيكلية على موارد الدولة، وبالتالي الحد من القدرة على التكيف والتسبب في عدم الاستقرار، وهو مناخ تزدهر فيه الجماعات الإرهابية.

تغير المناخ يفاقم بشكل أساسي الشقوق المتنوعة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية القائمة، والتي تعاني منها المنطقة المتقلبة التي تمرقها الصراعات

هذه الروابط ليست مباشرة ولكنها ذات طابع شامل، وعلى هذا النحو وأثناء تقديم هذه الورقة لأمثلة على هذه الروابط تستعين أيضاً بأمثلة من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى الاعتماد على التقارير الواردة من أجزاء من إفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرقها، حيث أدى تغير المناخ وآثاره البيئية إلى تقوية الجماعات الإرهابية/المتطرفة.

إن هذا الاستخلاص للروابط من مناطق خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أمر ضروري، لأنه يساعد في تقديم تصورات للجهات المستفيدة في المناطق التي تعرضت بالفعل لمثل هذه الروابط، ولتركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيتم تقديم دراسة عن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب وكيف استفاد من القضايا المتعلقة بتغير المناخ في اليمن، وأخيراً ستتم مناقشة الآثار السياسية ذات الصلة بالشرق الأوسط.

باختصار يمكن الإشارة إلى أن مكافحة تغير المناخ هي مسألة تتعلق بالأمن البشري، فوفقاً لتعريف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يُعد الأمن البشري حقاً أساسياً للإنسان للتححرر من الخوف والعوز والمهانة، مما يجعل المفهوم أكثر تمركزاً حول البشرية مقارنة بالأمن التقليدي للدول. وفي حين أن هذا يعني في العادة الخلاص من الصراعات إلا أنه يُشير أيضاً إلى قضايا الفقر والأمن الغذائي وجوانب أخرى، ووفقاً لما توضحه هذه الورقة فإن العديد من الآثار الرئيسية والثانوية لتغير المناخ تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة انعدام الأمن البشري كذلك.

إلا أن مكافحة الفاعلين العنيفين من غير الدول بجانب كونها مسألة تتعلق بالأمن البشري، فإنها تُحال أيضاً إلى حد كبير إلى الأمن التقليدي؛ لذلك عند تقديم هذه الورقة لتوصيات مختلفة للحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإنها تقر بأنه سيتم إيلاء أمن الدول أهمية أكبر من الأمن البشري؛ لمجرد أن الفاعلين العنيفين من غير الدول يهددون مصداقية الحكومات، ولئن كان من المؤسف أن قضية مثل تغير المناخ نقتصر -هنا- على آثارها على الإرهاب والتمرد، فإننا نأمل أن تكون هذه مساهمة صغيرة في مكافحة المشكلة بشكل غير مباشر.

تأثير تغير المناخ على الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط

تغير المناخ في الشرق الأوسط:

ستشهد منطقة الشرق الأوسط ظهور غالبية دولها في قائمة الدول الأكثر تأثراً بتغير المناخ على مستوى العالم، ونظراً للظروف المناخية القاسية في المنطقة فقد بدأت العديد من دول الشرق الأوسط بالفعل في رؤية آثار هذه الظاهرة، فعلى سبيل المثال شهدت دول مثل العراق والكويت درجات حرارة مرتفعة تصل إلى ٥٤ درجة مئوية، مما يجعل من المستحيل المشي في المناطق غير المظللة لفترة طويلة، كما أن درجات الحرارة هذه تزيد من مخاطر التعرض لضربة الشمس خاصة بالنسبة للعمال المهاجرين، وبالتالي تؤدي إلى تباطؤ أنشطة البناء ضمن مشاكل أخرى. وفي هذا القسم ناقش ثلاثة من أكثر تهديدات تغير المناخ شمولاً.

الأمن المائي: سيشكل نقص المياه مصدر إزعاج كبير لجميع دول الشرق الأوسط في المستقبل بسبب تغير المناخ، إذ يعيش ما يزيد على ستة في المائة من سكان العالم في المنطقة التي لا تحظى سوى بواحد بالمائة من الموارد المائية العالمية^٦، ولذلك يعد الشرق الأوسط أحد أكثر مناطق العالم جفافاً ويضم ١٢ من أكثر دول العالم ندرة في المياه^٧.

سيشكل نقص المياه مصدر إزعاج كبير لجميع دول الشرق الأوسط في المستقبل بسبب تغير المناخ، إذ يعيش ما يزيد على ستة في المائة من سكان العالم في المنطقة التي لا تحظى سوى بواحد بالمائة من الموارد المائية العالمية، ولذلك يعد الشرق الأوسط أحد أكثر مناطق العالم جفافاً ويضم ١٢ من أكثر دول العالم ندرة في المياه

في حين أن إمدادات المياه تاريخياً كانت أقل من الطلب في أجزاء كثيرة من المنطقة فإن دولاً مثل البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت تواصل استهلاك كميات مياه أكبر بكثير من الإمدادات الطبيعية المحلية، حيث تبلغ معدلات استهلاكهم ٢٤٠٪ و ٩٤٠٪ و ٢٤٠٠٪ على التوالي^٨. ويتم استخدام معظم هذه المياه للأغراض الزراعية التي تشكل ما يصل إلى ٨٥٪ من الاستخدام في بعض الدول^٩.

لقد أدى كل هذا إلى انخفاض كبير في مستودعات المياه الجوفية والاحتياطيات في مختلف أنحاء المنطقة، فعلى سبيل المثال توقع البنك الدولي أن ينخفض نصيب الفرد من المياه في الشرق الأوسط بمقدار النصف بحلول عام ٢٠٥٠. في الوقت ذاته أظهرت الدراسات كيف انخفضت احتياطيات المياه العذبة بشكل كبير في المنطقة، حيث يتم استهلاك أو تبخر كمية مياه تعادل كمية المياه الموجودة في البحر الميت كل عام^{١٠}. علاوة على ذلك تؤدي أيضاً عمليات مثل تحلية المياه إلى إلقاء النفايات السامة في المحيطات، مما يخل بالتوازن الدقيق للغلاف البيئي في المحيطات، ويؤدي كذلك إلى تسربها إلى احتياطيات المياه الجوفية وبالتالي استنزاف مصادر المياه الصالحة للشرب^{١١}.

لكن قضية الأمن المائي لا تقتصر على انخفاض كمية المياه الصالحة للاستخدام، بل تشمل أيضاً قضية زيادة الفيضانات، فعلى سبيل المثال واجهت المملكة العربية السعودية عدداً متزايداً من الفيضانات التي أدت إلى وفيات بشرية، وقد حذر المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) من أنه في المستقبل قد تؤدي الحالات المتزايدة لسقوط الأمطار في بعض الأماكن من المنطقة إلى فيضانات مفاجئة^{١٢}. وبالنظر إلى أن العديد من الدول منخرطة بالفعل في مشاريع بنية تحتية واسعة النطاق تتضمن إنشاء الطرق فإن هذا سيتسبب في انسداد بعض المسارات الطبيعية لتصريف المياه، وهذا بدوره يزيد بشكل إضافي من حالات حدوث الفيضانات في المنطقة^{١٣}.

هناك شكل آخر من أشكال الانغمار بالمياه التي من المرجح أن تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المستقبل وهو غرق العديد من المدن بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، وهو ما يحدث بسبب ذوبان الأنهار الجليدية في القطبين الجنوبي والشمالي من الكرة الأرضية. وبسبب ذلك تتزايد مياه البحر ببطء في مناطق مختلفة مثل مدينتي الإسكندرية وبورسعيد في مصر اللتين قد تتعرضان للغرق^{١٥}. إن تكلفة نقل سكان هاتين المدينتين -اللتين يبلغ عدد سكانهما الملايين- ستكون كارثية لدولة مثل مصر التي تعاني بالفعل من مشاكل اقتصادية متنوعة. علاوة على ذلك فإن دولاً مثل الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول التي شرعت في مشاريع بناء طموحة على المياه مباشرةً تواجه الآن خطر غمر مياه البحر لهذه العقارات، مما سيتسبب في خسائر استثمارية ضخمة^{١٦}.

الأمن الغذائي هو مصدر قلق آخر يتداخل مع تغير المناخ في المنطقة، فوفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) فإن الشرق الأوسط هو المنطقة الوحيدة في العالم -إلى جانب منطقة إفريقيا جنوب الصحراء- التي شهدت مؤخراً زيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية^{١٧}. وفي الوقت ذاته ذكرت منظمة الأغذية والزراعة أن المنطقة تشهد أيضاً إهداراً في الغذاء تبلغ قيمته حوالي ٦٠ مليار دولار (ما يقرب من ثلث إجمالي الإنتاج)^{١٨}. وبناءً على ذلك فإن الأمن الغذائي في الشرق الأوسط يرتبط في بعض النواحي بسوء إدارة الموارد أكثر من ارتباطه بنقص الإنتاج.

هناك شكل آخر من أشكال الانغمار بالمياه التي من المرجح أن تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المستقبل وهو غرق العديد من المدن بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، وهو ما يحدث بسبب ذوبان الأنهار الجليدية في القطبين الجنوبي والشمالي من الكرة الأرضية

في حين أن الكثير من البحوث حول الأمن الغذائي وتغير المناخ تركز على إنتاج الغذاء في المنطقة إلا أنه من المهم أيضاً الإشارة إلى أن تغير المناخ يؤثر كذلك على توافر واستقرار الإمدادات الغذائية وكذلك على استخدام سلاسل التوريد^{١٩}. حيث يمكن أن يؤدي تغير المناخ في المنطقة إلى انخفاض غلة المحاصيل نتيجة ارتفاع درجات الحرارة (كما ذكرنا أعلاه)، ولكن ليس هذا هو التأثير الوحيد لتغير المناخ على الأمن الغذائي في المنطقة.

يتم استيراد كميات كبيرة من المحاصيل الأساسية مثل القمح والذرة إلى منطقة الشرق الأوسط، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن نسبة استيراد هذه المحاصيل تبلغ ٧٠٪ تقريباً^{٢٠}. وفي عالم مترابط، يواجه أيضاً الآثار المتزايدة لتغير المناخ مثل الجفاف وارتفاع درجة الحرارة، غالباً مما تعطل سلاسل الإنتاج والإمداد العالمية للأغذية، مما يؤدي إلى زيادة التقلبات في أسعار المواد الغذائية، ويترتب على هذا انخفاض مستوى الأمن الغذائي في المنطقة.

علاوة على ذلك فإن القطاع الزراعي -المسؤول بالفعل عن نسبة كبيرة من استهلاك المياه- يضطر بدوره إلى زيادة استخدام المياه بنسب أكبر لدعم الإنتاج في ظل ارتفاع عدد موجات الجفاف وندرة الأمطار، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الممارسات الزراعية غير المستدامة. كل هذه التفاصيل مجتمعة تؤدي إلى زيادة الصدمات في إنتاج الغذاء وكذلك في سلاسل التوريد، وبالتالي زيادة انتشار انعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

أمن الطاقة: وأخيراً فإن الجانب الرئيس الأخير الذي سيؤثر عليه تغير المناخ بلا شك هو الطلب على الطاقة في المنطقة، فمن المرجح أن يؤدي تزايد ندرة المياه وهطول الأمطار إلى استخدام المزيد من

أساليب الإنتاج الزراعي كثيفة الاستهلاك للطاقة/المياه، وهو ما سيضع ضغوطاً أكبر على البنية التحتية للطاقة القائمة حالياً، والسبب في ذلك هو أنه في غياب سقوط الأمطار يلجأ المزارعون إلى أساليب كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل ضخ المياه من تحت الأرض، وهو ما يتطلب طاقة أكثر من المعتاد، وعلاوة على ذلك يؤدي ارتفاع درجات الحرارة أيضاً إلى زيادة استخدام مكيفات الهواء في أنحاء المنطقة، وهو ما يتطلب الكثير من الطاقة الإضافية خاصة في منطقة مثل الشرق الأوسط.

غير أن تغير المناخ يتفاقم في الوقت نفسه نتيجة استخدام الموارد غير المتجددة مثل النفط والغاز مع تجاهل الموارد المتجددة مثل المياه والرياح والطاقة الشمسية، وفي هذا الصدد وعلى الرغم من زيادة الإمارات وقطر ل حصتهما في الطاقة المتجددة بشكل كبير جداً إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به^{٣١}. في الواقع لقد أظهرت العديد من عمليات المحاكاة أن الإحجام عن استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وتأثير ذلك على الاحتباس الحراري يمكن أن يتسبب في زيادة الطلب على الطاقة بأكثر من ٢٥٪ في العقود القليلة المقبلة مما يقلل من أمن الطاقة بشكل عام في مختلف أنحاء البلاد^{٣٢}.

التفسير النظري لتغير المناخ والإرهاب/التمرد

تتخذ هذه الورقة على وجه التحديد موقفاً مفاده أن تغير المناخ يتسبب في تفاقم العديد من المشاكل القائمة بالفعل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (والتي تختلف من دولة لأخرى بالتأكيد)، وهذا بدوره يدفع الجماعات الإرهابية لزيادة جهودها الدعائية والتجنيدية، فغالباً ما ينجح الفاعلون العنيفون من غير الدول في تجنيد الأفراد نظراً لعدد من العوامل، على سبيل المثال تؤدي العوامل الهيكلية مثل

تغير المناخ يتسبب في تفاقم العديد من المشاكل القائمة بالفعل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (والتي تختلف من دولة لأخرى بالتأكيد)، وهذا بدوره يدفع الجماعات الإرهابية لزيادة جهودها الدعائية والتجنيدية

التمييز وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والفساد إلى ظروف معيشية سيئة وبالتالي إلى زيادة الغضب ضد الحكومة، مما يسهل بدوره تجنيد الإرهابيين^{٣٣} ولا يؤدي تغير المناخ إلا إلى تفاقم هذه العوامل الهيكلية، مما يتسبب في المزيد من الحرمان وبالتالي زيادة مستويات التجنيد، وبناءً على ذلك فإن الصلة المحددة تحدث من خلال الطرق التالية:

١. الأمن الغذائي/المائي والتمرد: أشار العديد من الكتاب المختلفين إلى أن مجموعات المتمردين غالباً ما تسعى إلى السيطرة على الأراضي والموارد، وتمثل السيطرة على الأراضي أحد أسباب نجاحهم^{٣٤}، وتنشأ هذه السيطرة على الأراضي في كثير من الأحيان بسبب إخفاق الحكومة في توفير الخدمات في مناطق معينة، وهو ما يسمح لهذه المجموعات بملء الفراغات الإدارية الناشئة، وقد يكون هذا هو السبب في ما ذكرته تقارير مختلفة عن أن المناطق التي تعاني من سوء الإدارة في دول مثل أفغانستان واليمن غالباً ما تكون أكثر عرضة للاجتياح والسيطرة عليها من قبل الجماعات المتمردة^{٣٥}، ويرجع ذلك إلى قدرة هذه الجماعات على تقديم نفس الخدمات التي يفترض أنها ضمن مهام الحكومة.

ونظراً لتفاقم انعدام الأمن الغذائي والمائي بسبب التغيرات البيئية فإن الجماعات الإرهابية تصبح لديها القدرة على الاستفادة من المظالم الناشئة عن أوجه القصور تلك، والبدء في التجنيد والتسبب في النزاعات أيضاً، ففي الهند على سبيل المثال كثيراً ما يقوم الناكساليون -وهي جماعة ماركسية متمردة-

ونظراً لتفاقم انعدام الأمن الغذائي والمائي بسبب التغيرات البيئية فإن الجماعات الإرهابية تصبح لديها القدرة على الاستفادة من المظالم الناشئة عن أوجه القصور تلك، والبدء في التجنيد والتسبب في النزاعات أيضاً

بالتنافس مع الحكومة في السيطرة على الموارد خاصة في أوقات الندرة^{٣٦}، علاوة على ذلك غالباً ما يستخدم الناكساليون المظالم المناهضة للحكومة (الناجمة عن نقص الموارد) كدعاية لدعم جهودهم في التجنيد^{٣٧}، وفي ذروتها ساعدت هذه المشاعر المناهضة للحكومة الناكساليين في السيطرة على حوالي ١٢٥ من أصل ٧٠٠ مقاطعة في جميع أنحاء الهند، حيث قدموا الخدمات الأساسية مثل الخدمات الصحية والإصلاحات الزراعية وفرضوا حداً أدنى للأجور وغير ذلك^{٣٨}.

في بعض الحالات القصوى يمكن أن تتسبب المجاعات أيضاً في تمرد قوات الجيش على الحكومة، مما يطرح مشكلتين: (١) إشعال حرب أهلية داخل الدولة (٢) تحويل الموارد عن جهود مكافحة التمرد في الدولة.

وقد حدثت كلتا النتيجتين في السبعينات بعدما ضربت المجاعة إثيوبيا المنهكة بسبب الحرب والتمرد، وتفاقم الوضع بشدة لدرجة أن فصيلاً من الجيش تخطى كل الحواجز وعزل الحاكم الإثيوبي آنذاك هيللا سيلاسي، وبسبب تحول الانتباه نحو هذه الأحداث تم تعزيز التمرد الإثيوبي الذي بدأ في الستينات بشكل كبير^{٣٩}، وفي حين أن هذه المجاعات لم تكن نتيجة مباشرة لتغير المناخ إلا أنه إذا تسبب تغير المناخ في المزيد من المجاعات في المناطق التي دمرتها الحروب في مختلف أنحاء الشرق الأوسط فستكون هناك تداعيات أخرى بالتأكيد.

٢. الصلة بين الكوارث والتمرد: لقد أفادت الكثير من المصادر عن وجود علاقة بين التدهور البيئي وتزايد الكوارث الطبيعية على نطاق واسع إلا أنه من الضروري الإشارة إلى أن مثل هذه الكوارث يمكن أن تفيد أيضاً الجماعات المتمردة والإرهابية ببعض الطرق، أولاً يمكن للكوارث الطبيعية في بعض الحالات أن تطيل أمد النزاع من خلال إرهاب فرق مواجهة الطوارئ المحلية، مما يؤدي إلى اللجوء إلى القوات العسكرية الوطنية، وقد تناول وزير الدفاع النيوزيلندي هذه المسألة على أكمل وجه، حيث ذكر أن الإغاثة في حالات الكوارث يجب أن تشكل أهمية قصوى لدى القوات المسلحة في جنوب شرق آسيا بسبب طبيعة المنطقة المعرضة للكوارث^{٤٠}.

في هذه الحالات غالباً ما يكون من المنطقي تحويل القوات المطلوبة لعمليات مكافحة التمرد إلى المناطق التي تحتاج للإغاثة من الكوارث، على سبيل المثال خلال فيضانات عام ٢٠١٠ في باكستان تم نشر ٧٠ ألف جندي لأسباب إنسانية في المناطق المتضررة من الفيضانات^{٤١}، وقد أدى ذلك وفقاً لبعض المعلقين إلى التأخر في شن هجمات ضد الجماعات المتمردة في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية.

علاوة على ذلك وضح المحللون أيضاً أنه من أجل تخفيف الخسائر الناتجة عن الفيضانات والتي بلغت قيمتها ١٠ مليارات دولار أمريكي كان على الحكومة تحويل الموارد من وزارات أخرى، مما أدى إلى انخفاض التمويل العسكري للسنتين التاليتين^{٤٢}، هذا التحويل لكل من القوات والتمويل من شأنه أن يطيل أمد عمليات التمرد، مما يشير إلى أنه في حين أن الإرهاب قد لا يكون ناجماً عن أزمة المناخ إلا أن آثارها الثانوية يمكنها بلا شك أن تدعم الأنشطة الإرهابية.

لا تتوقف هذه الصلة بين التمرد والكوارث عند تحويل القوات أو التمويل، فقد وضحت وكالات أمنية أن تقديم الجماعات الإرهابية لعمليات إغاثية في أعقاب الكوارث الطبيعية في باكستان وفي أجزاء أخرى من العالم قد ساعدها على تعزيز مصداقيتها واستقطاب المزيد من المجندين، وقد تجلّى ذلك في قضية جماعة عسكر طيبة وجماعة الدعوة التابعة لها، واللّتين كانتا مسؤولتين عن تقديم المساعدة لمختلف الأفراد المتضررين من الفيضانات في عام ٢٠١٣.

٣. عدم المساواة في الثروة وتجنيد الإرهابيين الناتجان عن تغير المناخ: من الجدير بالملاحظة أن أحد آثار تغير المناخ هو تأثيره على عدم المساواة في الثروة، فوفقاً لتقرير حديث للأمم المتحدة صدر في عام ٢٠١٩ يهدد تغير المناخ بإدخال ١٢٠ مليون شخص في مختلف أنحاء العالم في دائرة الفقر^{٣٤}، وفي حين أن هذا يمثل مشكلة في حد ذاته إلا أنه يتفاقم أكثر بسبب الزيادة الناتجة في عدم المساواة، إذ يرى الكثيرون أن الأغنياء قادرين على الهروب من الآثار القاسية لتغير المناخ على الرغم من مساهمتهم في حدوثه أكثر من غيرهم^{٣٥}، وتُعد عدم المساواة في الثروة أحد أقوى العوامل التي تساعد الجماعات الإرهابية على زيادة أعدادها^{٣٦}.

في حقيقة الأمر، وعلى الرغم من أن قادة الجماعات الإرهابية هم من الأغنياء مثل أسامة بن لادن، إلا أنه يُلاحظ أيضاً بأن الجنود في مختلف الجماعات الإرهابية يتألفون في معظمهم من أفراد مدقعي الفقر الذين لا ينضمون بالضرورة بسبب تأييدهم لأيدولوجية الجماعة، وإنما ينضمون لهذه الجماعات من أجل كسب العيش لعائلاتهم فقط^{٣٧}، وقد تجلّى ذلك في حالة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي كان في ذروته يدفع لمجنديه ما يصل إلى ١٢٠٠ دولار أمريكي شهرياً في ظل الأجواء الاقتصادية المتداعية في العراق وسوريا^{٣٨}، وبالتالي قد يزيد تغير المناخ من نطاق الأشخاص الذين يمكن للإرهابيين تجنيدهم بسبب زيادة عدم التساوي في الثروة.

في حقيقة الأمر، وعلى الرغم من أن قادة الجماعات الإرهابية هم من الأغنياء مثل أسامة بن لادن، إلا أنه يُلاحظ أيضاً بأن الجنود في مختلف الجماعات الإرهابية يتألفون في معظمهم من أفراد مدقعي الفقر الذين لا ينضمون بالضرورة بسبب تأييدهم لأيدولوجية الجماعة، وإنما ينضمون لهذه الجماعات من أجل كسب العيش لعائلاتهم فقط

على الرغم من وجود علاقة مؤكدة بين عدم المساواة في الثروة والإرهاب إلا أنها ليست علاقة مباشرة، وبالمثل فإن العلاقة بين تغير المناخ وعدم المساواة في الثروة ليست مباشرة كذلك، مما يجعل تأثير تغير المناخ على الإرهاب (الذي يحركه بالفعل عدم المساواة في الثروة) تأثيراً غير مباشر بدرجة أكبر، غير أن ما يفتقر إليه تغير المناخ من آثار مباشرة يعوضه عدد الأشخاص المتضررين، أي أن تغير المناخ هو ظاهرة ضخمة للغاية لدرجة أن علاقاتها غير المباشرة ستسبب مشاكل أمنية جديدة للحكومات في أنحاء العالم.

في حين أن القسم أعلاه قد أوجز الصلات المختلفة بين تغير المناخ والفاعلين العنيفين من غير الدول فإن القسم التالي سيتناول كيفية حدوث ذلك على أرض الواقع من خلال دراسة حالة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ومقره اليمن.

مثال توضيحي: تنظيم القاعدة في جزيرة العرب

تنظيم القاعدة في جزيرة العرب هو جماعة إرهابية تعززت نتيجة لغياب الحكم والفساد والحرب الأهلية في اليمن (خاصة في أحزمة جنوب ووسط البلاد)^{٣٩}، وقد سمحت الحرب الأهلية التي طال أمدها منذ عام ٢٠١٥ للجماعة بغزو مدينة المكلا في محافظة حضرموت لمدة عام تقريباً، حيث قدمت خدمات متنوعة لأهالي المدينة قبل أن تطردهم القوات الإماراتية في نهاية المطاف^{٤٠}.

من المهم هنا أن نشير إلى أنه خلال هذا الوقت تمكن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من الحفاظ على سيطرته على المدينة لمدة عام تقريباً لأسباب مختلفة، ومن بين هذه الأسباب لعبت القضايا الناجمة عن تغير المناخ دوراً مهماً في توطيد سيطرة الجماعة.

على سبيل المثال كان تغير المناخ من بين أسباب تقليل إمدادات المياه المتاحة في اليمن، حيث يبلغ نصيب الفرد ٨٦ متر مكعب فقط من المياه (مقارنة بـ ٢٢٦٠ متر مكعب للفرد في المملكة المتحدة)^{٤١}، ونتيجة لذلك من المتوقع أن تصبح مناطق مثل العاصمة صنعاء وكذلك المناطق التي كانت خصبة مثل مدينة إب الواقعة في وسط اليمن- تصبح غير صالحة للسكن خلال السنوات القليلة المقبلة، علاوة على ذلك أدى نقص المياه واستخدام كميات كبيرة منها في ري المحاصيل المخدرة مثل القات إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في أنحاء البلاد^{٤٢}، في الواقع لقد حددت الأمم المتحدة الوضع في اليمن بأنه أسوأ أزمة غذائية في العالم^{٤٣} مع وجود ١٦ مليون شخص (من إجمالي ٢٤ مليون شخص) يواجهون نقصاً في الغذاء.

مستفيداً من هذا الوضع اتخذ تنظيم القاعدة في جزيرة العرب خطوات شاملة لكسب قلوب وعقول شعوب المنطقة، ففي حين أشارت العديد من التقارير إلى أنه حقق ذلك من خلال الاستفادة من الخلافات الطائفية^{٤٤} كان الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو قدرة الجماعة على الاستفادة من قضية انعدام الأمن الغذائي والمائي، ففي وقت مبكر من عام ٢٠١٣ كشفت الوثائق التي تم الحصول عليها من حيازة القاعدة في جزيرة العرب أن كبار قادة الجماعة كانوا قلقين بشأن توفير خدمات المياه للسكان المحليين في مختلف فروع القاعدة.

ولتنفيذ هذا لجأوا إلى توفير المياه العذبة للسكان المحليين الذين كانوا يعانون من العطش، بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تعميق مصداقيتهم شاركوا أيضاً في حفر العديد من الآبار وفي مشاريع البنية التحتية المائية في أنحاء مدينة المكلا والمناطق المحيطة الأخرى^{٤٥}، وقد ساعدت حقيقة أنهم هددوا المقاولين بالقتل في حالة الفساد أو التأخر غير المبرر في العمل ساعدت في ضمان إنجاز المشاريع بسرعة، وهو ما ساعد الجماعة على تحسين صورتها في أعين السكان المحليين.

وبالمثل استفادت الجماعة كذلك من نقص الأمن الغذائي في المنطقة، واستخدمت موقع تويتر لتظهر للجماهير كيف تشارك في توزيع الطعام على العديد من المواطنين في مدينة المكلا^{٤٦}، كان هذا أمراً بالغ الأهمية بشكل خاص نظراً لنقص الغذاء الذي كانت تواجهه المدينة في خضم الحرب الأهلية.

ولتنفيذ هذا لجأوا إلى توفير المياه العذبة للسكان المحليين الذين كانوا يعانون من العطش، بالإضافة إلى ذلك ومن أجل تعميق مصداقيتهم شاركوا أيضاً في حفر العديد من الآبار وفي مشاريع البنية التحتية المائية في أنحاء مدينة المكلا والمناطق المحيطة الأخرى

كما تمكن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من تجنيد المزيد من الأعضاء لمجرد أنهم وفروا دخلاً ثابتاً للجميع لمساعدتهم في دفع تكاليف الطعام المرتفعة في المدينة، وهي المشكلة التي تفاقمت بسبب الحرب الأهلية وتغير المناخ^{٤٧}، وفي حين أن هذا لم يؤثر إلا على عدد قليل من السكان إلا أن مجرد إدراك أن الجماعة قادرة على إغالة المواطنين قد ساعد في تحسين أوراق اعتمادها وسمعتها بين العامة.

وأخيراً كان هناك أيضاً مجال آخر تمكن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من الاستفادة منه بسبب تغير المناخ، ففي عام ٢٠١٥ أدى إعصار تشابالا الذي تم تصنيفه على أنه عاصفة إعصارية شديدة القوة إلى وفاة العديد من الأشخاص وتدمير الكثير من الممتلكات مُخلفاً خسائر تقدر بمائة مليون دولار أمريكي^{٤٨}، وتشير التقديرات إلى أن هذا الإعصار كان أعنف عاصفة ضربت البلاد على الإطلاق، كما ذكر باحثون أن حدوثه كان يعود على الأرجح لأسباب من صنع الإنسان أدت إلى تغير المناخ^{٤٩}.

في ظل هذه الظروف كان أول شيء فعله تنظيم القاعدة في جزيرة العرب هو تنظيم عمليات إجلاء للسكان الذين كانوا على وشك أن يضربهم الإعصار، وهو نشاط كان يُفترض أن تقوم به الحكومة^{٥٠}، علاوة على ذلك تمكنت الجماعة من تقديم الإغاثة لبعض المواطنين الذين تضرروا من الفيضانات، مما أدى إلى ترسيخ نفسها كتنظيم جدير بثقة الشعب.

الأهم من ذلك أن الجماعة لم تتمكن من زيادة مكانتها في أوساط السكان المحليين فقط من خلال أنشطتها، بل زادت مكانتها أيضاً بين جماهير الجهاديين الأوسع نطاقاً بالإضافة إلى أولئك الذين تعاطفوا مع هذه الجماعات نتيجة لاستخدام حملات الدعاية العدوانية، وقد تم نشر العديد من هذه الأفعال على تويتر وعبر غيره من وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى^{٥١}، وكما يوضح قسم التوصيات فإن هذا الفهم حاسم الأهمية في مواجهة الفاعلين الذين يستخدمون الدعاية المكثفة.

على الرغم من أنه قد تم طرد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من مدينة المكلا في ٢٠١٧/٢٠١٨ إلا أن الجماعة قد (تركزت بالفعل انطبعا قوياً بين السكان المحليين بأنها جماعة تراعي أزمة الطعام والماء (حتى لو كانت سيئة في العديد من الجوانب الأخرى) و(٢) تعلمت قادراً كبيراً من المنهجية التي ستساعدها إذا وصلت إلى السلطة مرة أخرى، وعلاوة على ذلك فإن حقيقة حديث التنظيم إلى الفروع الأخرى للقاعدة مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حول أهمية الأمن المائي يعني أنه سينقل على الأرجح هذه المعرفة إلى فروع القاعدة الأخرى التي لا تزال نشطة بشكل كبير في معظم أنحاء الشرق الأوسط، ومن ثم فمن الواضح أنه لا يمكن تجاهل تأثير تغير المناخ على قوة الجماعات الإرهابية.

الآثار السياسية

نظراً للروابط بين الظاهرتين فمن الضروري تقديم توصيات سياسية للمساعدة في التعامل مع هذا التهديد، وعلى الرغم من أن تغير المناخ يمثل تهديداً وجودياً أوسع نطاقاً من تأثيراته على الفاعلين من غير الدول إلا أنه من المرجح أن تؤدي هذه التوصيات إلى خلق المزيد من التموجات في الدوائر السياسية في الشرق الأوسط، علاوة على ذلك من المهم أيضاً مراعاة أن التعامل مع المشكلتين المتلازمتين يتطلب أكثر من مجرد مشاركة الحكومة، وبناءً على ذلك ينقسم هذا القسم إلى عدة أقسام فرعية لمناقشة ما يمكن للحكومات القيام به بشكل فردي وإقليمي (أي بالتعاون مع الجيران) وما يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية للتخفيف من المشكلة بأبهر قدر ممكن.

الحكومات منفردة

تم تقسيم الاقتراحات الواردة أدناه إلى فئتين: توصيات سياسية مباشرة وغير مباشرة:

التوصيات المباشرة: إن أول إجراء يمكن للحكومات القيام به هو الاعتراف بوجود صلة بالفعل بين تغير المناخ والفاعلين العنيفين من غير الدول، ويتطلب القيام بذلك طرح هذه القضايا على كل من المنابر الوطنية والدولية، لحسن الحظ هناك بالفعل سوابق تتعلق بهذه الصلة، والتي تجلت في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩^{٥٢}، وعلاوة على ذلك بدأت العديد من اجتماعات مجلس الأمن في مناقشة هذه الآثار الأمنية، وفي حين ركزت معظم هذه المناقشات على إفريقيا^{٥٣} لأسباب واضحة - حيث تعاني المنطقة من نقص الموارد- إلا أن هناك حاجة متزايدة لتسليط الضوء على مناطق أخرى وخاصة الشرق الأوسط، ويجب أيضاً تحقيق هذا الوعي في نطاق الجماهير والحكومات المحلية في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

إن القضايا الاجتماعية مثل حرية التعبير والتوق إلى الإصلاحات الديمقراطية إلى جانب النزاعات التي طال أمدها في المنطقة غالباً ما تطفئ على الرأي العام باعتبارها قضايا أكثر إلحاحاً مقارنة بتغير المناخ

غير أنه لا يزال هناك الكثير من التباطؤ حتى الآن داخل هذه الحكومات. إن القضايا الاجتماعية مثل حرية التعبير والتوق إلى الإصلاحات الديمقراطية إلى جانب النزاعات التي طال أمدها في المنطقة غالباً ما تطفئ على الرأي العام باعتبارها قضايا أكثر إلحاحاً مقارنة بتغير المناخ، وهذا بدوره يؤدي إلى قلة النقاش حول هذه القضية بين المشرعين البرلمانيين^{٥٤}.

علاوة على ذلك فإن الطبيعة الاستبدادية للعديد من الحكومات في المنطقة غالباً ما تخيف فرق التحرير من نشر التطورات المحلية المهمة المتعلقة بتغير المناخ، وفي هذا السياق يكون من الصعب ظهور قضية الآثار الأمنية لتغير المناخ في المناقشات العامة والبرلمانية، لكن إذا أرادت الحكومات أن تحقق أي نوع من التقدم نحو التصدي لهذه الصلة فمن المهم أولاً -كبداية على الأقل- أن تنشئ فرق بحثية منخفضة الميزانية ذات خبرة في تغير المناخ والفاعلين العنيفين من غير الدول لتمكين الخبراء في كلا المجالين من التحدث والتوصل إلى حلول، سيكون هذا على الأقل بمثابة أساس لإجراء المزيد من البحوث في المستقبل دون أن يشكل ذلك مهمة شاقة أو باهظة التكاليف بالنسبة للحكومات.

ثانياً: يمكن للحكومات أن تستعين بالبحوث التي تتناول هذه الصلة لتحديد نقاط الضعف في بنيتها التحتية وفي أمن الموارد لضمان ألا تستغل الجماعات المتمردة هذه الثغرات في زيادة أعدادها، ويجب أن يشمل هذا دراسة الجماعات المختلفة التي استفادت من آثار تغير المناخ في المنطقة، وإحدى هذه الجماعات -كما ناقشنا أعلاه- هي جماعة القاعدة في جزيرة العرب، لكن قد يستفيد الباحثون أيضاً من القراءة عن أنشطة الجماعات الأخرى مثل داعش وكيف استفادت من انعدام الأمن الغذائي والمائي في المنطقة والذي نتج عن تغير المناخ، علاوة على ذلك يعج الشرق الأوسط بالعديد من الفاعلين العنيفين من غير الدول الذين يمكن للحكومات أن تتناولهم في البحث والدراسة.

ثالثاً: من الصحيح أن الجماعات الإرهابية غالباً ما تتصرف بدافع المصلحة في كثير من الأماكن، وحتى عندما تتصرف بطريقة تساعد السكان فإنها غالباً ما تتسبب أيضاً في أضرار بيئية وغيرها من الأضرار؛ لذلك يمكن للحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تعمل على مواجهة روايات الجماعات الإرهابية/المتمردة التي تصورهم على أنهم يساعدون ويدعمون السكان المحليين الذين يعانون من مشاكل مختلفة من خلال تسليط الضوء على الاعتداءات المختلفة التي تقوم بها هذه الجماعات والأضرار التي تتسبب فيها.

التوصيات غير المباشرة: في الواقع لا يمكن لأي من التوصيات المذكورة أعلاه أن تحدث تأثيراً حقيقياً إذا لم تكن الحكومات قادرة أولاً على مكافحة تغير المناخ والآثار المرتبطة به، ومن ثم إذا كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأمل في تجنب المشاكل المختلفة المرتبطة بتغير المناخ وتأثيره على الإرهاب فينبغي عليها أن تتعلم التصدي لتغير المناخ بمزيد من التفصيل، ويتطلب القيام بذلك تدابير قوية تشمل مجموعة الخطوات التالية:

أولاً: يتعين على الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تتجه إلى مصادر الطاقة المتجددة والابتعاد عن النفط، وهذا في حد ذاته يمكن أن يقلل من كمية الطاقة المستهلكة في الحفر لاستخراج النفط واستخدامه، بجانب توفير مصادر طاقة أنظف، وفي حين أن هناك بعض الأخبار الجيدة المتعلقة بهذا الجانب، حيث بدأت العديد من الدول في الاعتماد بشكل أكبر على طاقة الرياح والمياه إلا أن حصة الطاقة المتجددة لا تزال صغيرة نسبياً مقارنة بالوقود الأحفوري.

ثانياً: يتعين على الحكومات التركيز على زيادة شبكات المياه في أنحاء المنطقة، ويمكن القيام بذلك من خلال تطبيق سياسات تهدف إلى إنشاء أنظمة أفضل لمعالجة وجمع المياه لتوفيرها لأغراض الزراعة والشرب.

ثالثاً: يتعين أيضاً على الحكومات في المنطقة النظر في كمية الغذاء الذي يتم إهداره في المنطقة، وتنظيم وتقييد إهدار الغذاء بشكل أكثر صرامة، على سبيل المثال ذكرت منظمة الأغذية والزراعة أن ثلث الأغذية التي يتم إنتاجها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتم إهدارها، وهو ما تصل قيمته إلى ٦٠ مليار دولار^{٥٥}، هذا الإهدار لا يعني أن الحكومات تفوت فرص زيادة الأمن الغذائي فحسب، بل هناك أيضاً كميات هائلة من المياه والطاقة التي يتم استهلاكها لإنتاج هذا الغذاء الذي يتم إهداره.

غير أنه على أرض الواقع من الصعب توقع تنفيذ العديد من هذه التغييرات بسبب المصالح الخاصة، فوفقاً للتقديرات الرسمية يدر الوقود الأحفوري أرباحاً تقدر بمليارات الدولارات كل عام، مما يجعل من الصعب جداً على الحكومات والشركات في المنطقة خفض إنتاج النفط الذي يعتمد عليه معظم اقتصادها، علاوة على فإن الحروب والنزاعات التي تُعد من أكبر المسهمين في التدهور البيئي مربحة للعديد من الشركات خاصة تلك التي تبيع الأسلحة.

التعاون الإقليمي

تندرج الشواغل البيئية تحت مفهوم "مأساة المشاع"، ويعني هذا بشكل أساسي أنه بينما تتصرف الدول في كثير من الأحيان بدافع المصلحة الذاتية مما يؤدي إلى زيادة استهلاك الموارد فإن الدول الأخرى في المنطقة تتضرر نتيجة لذلك لأنها تعتمد جميعها على موارد مشتركة فيما بينها، على سبيل المثال يمر نهر النيل في حوالي ١١ دولة على طول مجراه، وقد وصلت أهميته إلى درجة الإعلان عن الاستعداد للحرب من قبل دول مثل مصر إذا تمت إعاقة وصول مياهه إليها، وكان هذا عندما قامت إثيوبيا ببناء سدود من شأنها تقليل تدفق المياه إلى السودان ومصر، مما يدل على أن الاستخدام العشوائي للموارد يؤدي إلى ضرر عام في العديد من الدول.

من هذا المنطلق فإن الحلول التي تمنع تصاعد قوة الفاعلين من غير الدول تتطلب أيضاً تعاوناً سليماً بين مختلف الدول على جبهات عديدة

من هذا المنطلق فإن الحلول التي تمنع تصاعد قوة الفاعلين من غير الدول تتطلب أيضاً تعاوناً سليماً بين مختلف الدول على جبهات عديدة، أولاً: يجب على المنظمات مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية إنشاء لجان فرعية ومراكز مشتركة لتبادل المعلومات الاستخبارية تعمل على الارتباطات القائمة بين التغير البيئي والفاعلين من غير الدول. ثانياً: يجب على المنظمات أيضاً أن تحاسب أعضاءها على تنفيذ الأهداف البيئية التي تحددها مع مرور الوقت. ثالثاً: يجب على الحكومات أيضاً تيسير عمل فواعل المجتمع المدني في المساعدة على سد الثغرات التي لا تستطيع الحكومات سدها.

أخيراً تحتاج الدول أيضاً إلى العمل معاً على نماذج أفضل للتعاون خاصة في القضايا الحساسة مثل المياه والزراعة التي لا تضاف سوى إلى المشاكل الهيكلية المختلفة التي تقوي الفاعلين من غير الدول، على سبيل المثال يجب تحسين شبكات الكهرباء المشتركة (التي تسير على قدم وساق في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وتشجيع إنشائها بين العديد من الدول، فهي لا تساعد فقط في تقليل الموارد المطلوبة لبناء محطات كهرباء ضخمة جديدة، ولكنها أيضاً تجبر الدول على التعاون من خلال تبييط النزاعات، مما يحرم بدوره الفاعلين من غير الدول من التغذية على هذه النزاعات.

دور المجتمع المدني

يُشير مصطلح المجتمع المدني إلى مختلف المنظمات غير الحكومية وغير الربحية التي تعمل على مختلف القضايا التي تعاني منها أجزاء مختلفة من العالم، بما في ذلك الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين وغيرها من المشاكل ذات الصلة، وتمثل مزايا هؤلاء الفاعلين في أنهم غالباً ما يتمكنون من سد الفجوات التي لا تقوم الحكومات بسدها أو لا تستطيع ذلك، وفي الواقع غالباً ما تحظى المنظمات غير الحكومية بالمصداقية والاحترام اللذين تعجز الحكومات عن تحقيقهما بسبب الخدمات الأساسية التي تقدمها هذه المنظمات.

تُعد المنظمات غير الحكومية من نواح عديدة فواعل سلمية من غير الدول تعمل (أحياناً) جنباً إلى جنب مع الحكومات، وهي تتناقض تناقضاً وجودياً مع الفاعلين العنيفين من غير الدول، كما تتمتع المنظمات غير الحكومية بالحضور متعدد الجنسيات ومتعدد الأقاليم، مما يزيد من قدرتها على العمل مع حكومات متعددة، وبالتالي تعمل كعامل مضاعف لقوة الاتفاقيات الإقليمية، وبناءً على هذا يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تقدم فوائد متنوعة في مكافحة تغير المناخ وآثاره على الفاعلين العنيفين من غير الدول.

أولاً: يمكن للمنظمات غير الحكومية المحلية أن ترى بشكل مباشر آثار تغير المناخ وآثاره غير المباشرة على الفاعلين العنيفين من غير الدول، فهم على سبيل المثال غالباً ما يتمكنون من تحديد الأسباب المختلفة لعدم رضا السكان عن الحكومة، وهي العوامل المحتملة التي تساعد في تجنيد الإرهابيين، ونتيجة لذلك يمكن أن تساعد في تصنيف هذه الأسباب إلى أسباب ترجع إلى تغير المناخ (نقص الغذاء والطاقة والمياه وما إلى ذلك) وأسباب ترجع بشكل بحت إلى سوء الحكم (الأنظمة الاستبدادية والفساد وما إلى ذلك)، وفي الواقع يكون الحصول على هذه المعلومات صعباً على الحكومات التي لا تحظى بثقة قطاعات من السكان، وهي قضية شائعة منتشرة في أنحاء العالم.

ثانياً: يمكن من خلال العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية والباحثين والأكاديميين المستقلين المساعدة في ترجمة معظم هذه البيانات إلى روابط متينة بين تغير المناخ وتأثيراته على الفاعلين

العنيفين من غير الدول/الإرهاب، ويمكن أن يسمح هذا بتحليلات واستجابات ممتازة تساعد في فهم هذا الوضع بشكل أفضل.

علاوة على ذلك نظراً للوجود متعدد الجنسيات للمنظمات غير الحكومية عبر دول مختلفة فإنها قادرة أيضاً على العناية بتوفير هذه المعلومات من مختلف الدول التي قد تواجه نفس المشكلة، ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً في تنسيق الاستجابات الإقليمية خاصة إذا كان من الممكن تحليل المعلومات التي تم جمعها بشكل كافٍ.

رابعاً: غالباً ما تكون هذه المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسيات قادرة على الحصول على تمويل من مصادر مختلفة، ومن شأن هذا أن يساعد في زيادة تخفيف العبء عن الحكومات، وفي حين أن هذا الاقتراح لا يعني ضمناً أن المنظمات غير الحكومية يجب أن تعمل كبديل للحكومات إلا أنه من الممكن جداً أن تكون بعض الحكومات غير مستعدة لتخصيص الموارد لهذه الأسباب إلى أن تتضح هذه التهديدات، وفي هذه الحالة فإن الآليات الموجودة مسبقاً لتحديد وتحليل هذه الروابط ستقطع شوطاً طويلاً في إقناع الحكومات المتعنتة بتخصيص الموارد لصالح هذه القضية.

إذا كان الشعور بالهوية أو المعنى أو التغيير أو حتى الحاجة إلى المال هو ما تعالجه الجماعات الإرهابية والتمردة فإن الفاعلين في المجتمع المدني غالباً ما تعالج الأمر ذاتها ولكن دون أن تتسبب في مخاوف من الحظر/الاعتقال لدى أعضائها

ولكون المنظمات غير الحكومية من الفاعلين السلميين من غير الدول فإنها تعمل أيضاً على مواجهة تأثير الفاعلين العنيفين من غير الدول، فعلى سبيل المثال إذا كان الشعور بالهوية أو المعنى أو التغيير أو حتى الحاجة إلى المال هو ما تعالجه الجماعات الإرهابية والتمردة فإن الفاعلين في المجتمع المدني غالباً ما تعالج الأمور ذاتها ولكن دون أن تتسبب في مخاوف من الحظر/الاعتقال لدى أعضائها، وبناءً على ذلك وعلى الرغم من أن الحكومات قد تكون غير كافية في كثير من الأحيان في تقديم الخدمات الأساسية فإنه يمكن توجيه شعور الاغتراب عن الحكومة نحو العمل من أجل قضايا أكبر بدلاً من الانضمام إلى المنظمات العنيفة.

وأخيراً فإن أهمية الفاعلين المدني في منطقة تزخر بالحكومات الاستبدادية توفر أيضاً زخماً قوياً لضمان عدم تركيز جميع السلطات في أيدي الحكومة، وهو ما قد يؤدي على المدى الطويل إلى تفاقم المشاكل وزيادة التمردات، على سبيل المثال على خلفية هذا تقدم المنظمات غير الحكومية بدائل ذات مصداقية للبرامج الحكومية، وفي بعض الحالات تساعد في إبقاء سلطة الحكومة تحت السيطرة من خلال تقديم خدمات ومساعدات بديلة.

الخاتمة

ناقشت هذه الورقة الروابط القائمة بين الفاعلين العنيفين من غير الدول وتغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط، كما وضحت من خلال دراسة حالة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب كيف يستفيد الفاعلون العنيفون من غير الدول من آثار تغير المناخ على أرض الواقع، وقد وضحت على وجه الخصوص أن الجماعات الإرهابية تستفيد من تلك الآثار من خلال استغلال قضايا مثل انعدام الأمن الغذائي/المائي والفجوة الناتجة عن عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الكوارث الطبيعية في المنطقة.

ونظراً للطبيعة غير المباشرة للعلاقة بين الفاعلين العنيفين من غير الدول وتغير المناخ فمن المرجح أن تكون معظم الحكومات بطيئة في استيعابها لأهمية مكافحتها، وكذلك تؤكد هذه الورقة على أن هناك ارتباطاً حقيقياً بين الفاعلين العنيفين من غير الدول وتغير المناخ لا يمكن تجاهله، فحتى إذا لم يكن الفاعلون العنيفون من غير الدول يستفيدون استفادة بحثة من تغير المناخ إلا أنه لا يزال مفيداً لهم بسبب قدرتهم على الاستفادة من آثاره الثانوية، ويمكن للعمل في إصلاح الثغرات على هذه الجبهة أن يساعد الحكومات بشكل كبير في خنق أي جهود لهؤلاء الفاعلين، وبالتالي الحفاظ على الأمن التقليدي والأمن البشري مع الحفاظ على موارد الأرض واستخدامها بشكل أفضل.

المراجع

- 1- يود الكاتب أن يشكر سنان حتاحت وبارفائي اناثا على المساعدة في مراجعة الورقة.
- 2- Adam Tooze, "Why Central Banks need to step up on Global Warming", Foreign Policy, July 20, 2019, <https://foreignpolicy.com/2019/07/20/why-central-banks-need-to-step-up-on-global-warming/>
- 3- Robinson Meyer, "The Zombie Diseases of Climate Change", The Atlantic, November 06, 2017, <https://www.theatlantic.com/science/archive/2017/11/the-zombie-diseases-of-climate-change/544274/>
- 4- من الآن فصاعداً ستستخدم الورقة مصطلحات الفاعلين العنيفين من غير الدول والإرهابيين والمتمردين على سبيل الترادف. نوعاً ما. في دراسة حالة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب المقدمة أدناه، يمكن اعتبار الجماعة كجماعة متمردة بسبب إظهارها للتنظيم على خطوط المتمردين.
- 5- "What Is Human Security", United Nations Trust Fund for Human Security, <https://www.un.org/human-security/what-is-human-security/>
- 6- Katy Scott, "Can the Middle East solve its water problem?" , CNN, March 20, 2019, <https://edition.cnn.com/2018/07/11/middleeast/middle-east-water/index.html>
- 7- Ghanima al Otaibai, "By the numbers: Facts about water crisis in the Arab World", World Bank, March 19, 2015, <http://blogs.worldbank.org/arabvoices/numbers-facts-about-water-crisis-arab-world>
- 8- في المصدر السابق
- 9- Isam Basour, "Soils and Food Security in the Arab World", in eds. Sohail Murad, Elias Baydoun, Nuhad Daghir Water, Energy & Food Sustainability in the Middle East. Springer: Switzerland. 2017. 296.
- 10- Ghanima al Otaibai, "By the numbers: Facts about water crisis in the Arab World", World Bank, March 19, 2015, <http://blogs.worldbank.org/arabvoices/numbers-facts-about-water-crisis-arab-world>
- 11- في المصدر السابق
- 12- Erica Gries, "Slaking the World's Thirst with Seawater Dumps Toxic Brine in Oceans", Scientific American, February 07, 2019 <https://www.scientificamerican.com/article/slaking-the-worlds-thirst-with-seawater-dumps-toxic-brine-in-oceans/>
- 13- Douglas Broom, "How the Middle East is suffering on the front lines of climate change", World Economic Forum, April 05, 2019, <https://www.weforum.org/agenda/2019/04/middle-east-front-lines-climate-change-mena/>
- 14- في المصدر السابق
- 15- Keiran Cooke, "Sinking cities: How climate change is ravaging the Middle East" Middle East Eye, November 23, 2018, <https://www.middleeasteye.net/news/sinking-cities-how-climate-change-ravaging-middle-east>
- 16- Richard Spencer, "The World is sinking: Dubai islands 'falling into the sea', "March 20, 2011, the Telegraph, <https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/dubai/8271643/The-World-is-sinking-Dubai-islands-falling-into-the-sea.html>
- 17- "Food Security & Nutrition around the World", Food and Agricultural Organization, 2018 <http://www.fao.org/state-of-food-security-nutrition/2018/en/>
- 18- Atara Sheilds, "Tackling The Middle East's Food Waste Crisis", Medialine, 06 December, 2018, <https://the-medialine.org/student-journalists/tackling-the-middle-east-s-food-waste-crisis/>
- 19- Christopher Flavelle, "Climate Change Threatens the World's Food Supply, United Nations Warns", NYTimes, August 18, 2019, <https://www.nytimes.com/2019/08/08/climate/climate-change-food-supply.html>
- 20- Nadine Kathkhuda, "Food Security in the Middle East", EcoMENA, June 30, 2017, <https://www.ecomena.org/food-middle-east/>
- 21- Aisha Al-Sarahi, "Renewable Energy in the Gulf Arab States", Center for Contemporary Arab States, November 18, 2019, <https://ccas.georgetown.edu/2019/11/18/renewable-energy-in-the-gulf-arab-states/>
- 22- "More energy needed to cope with climate change", Science Daily, June 24, 2019, <https://www.sciencedaily.com/releases/2019/06/190624111437.htm>
- 23- لا تزال هناك ثلاثة عوامل أخرى تمثل عوامل تسهيل مثل دور وسائل الإعلام، والحوادث الشخصية مثل الاضطرابات العاطفية -Tore وفقدان الأحباء وما إلى ذلك، والعوامل المحفزة مثل الاستهداف الشامل لمجتمعات بعينها. لمعرفة المزيد عن ذلك راجع كتاب

Bjorgo

24- David Kilcullen, *Counterinsurgency*, Oxford: Oxford University Press.

25- Angel Rabasa et. Al. "Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks", Rand Corporation Report. 2007.

26- Pernilla Nordquist and Florian Kempe, "Climate Change and Violent Conflict: Sparse Evidence from South Asia and South East Asia", SIPRI Insights on Peace and Security, September 2018.

27- Sudeep Chakravarthy, "The creative side of propaganda", Livemint, March 14, 2016, <https://www.livemint.com/Opinion/p7gW1O6OY3Xmpn8j4YoC9J/The-creative-side-of-propaganda.html>

28- Jonathan Kennedy, "Gangsters or Gandhians? The Political Sociology of the Maoist Insurgency in India", *India Review*, 2014, 13 (3), 212 - 234

29- Christopher Paul, Colin P. Clarke, Beth Grill, Molly Dunigan, "Paths to Victory: Detailed Insurgency Case Studies", (Boston: Rand Corporation), 213-198.

30- Ron Mark, "Minister of Defence: Speech for the Shangri-La Dialouge; Singapore", Beehive.NZ. June 28, 2018, <https://www.beehive.govt.nz/speech/minister-defence-speech-shangri-la-dialouge-singapore>

31- Lolita C. Baldor, *Flooding Hurts Pakistan Terror Fight*. Associated Press. September 18, 2010, <http://www.utsandiego.com/news/2010/sep/08/pakistan-official-flooding-willhurt-terror-fight>

32- Joshua Estin. (2015). Fuel to the Fire: Natural Disasters and the Duration of Civil Conflict. *International Interactions*, 42(2), 322-349.

33- Saeed Chadda, "Pakistan floods: Islamic fundamentalists fill state aid void", *The Guardian*, August 03, 2010, <https://www.theguardian.com/world/2010/aug/03/islamist-groups-pakistan-aid-void>

34- Damian Carrington, "Climate apartheid: UN expert says human rights may not survive", *The Guardian*, June 25, 2019, <https://www.theguardian.com/environment/2019/jun/25/climate-apartheid-united-nations-expert-says-human-rights-may-not-survive-crisis>

35- Richard Hall, "In the future, only the rich will be able to escape the unbearable heat from climate change. In Iraq, it's already happening" *The Independent*, August 10, 2019, <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/climate-change-apartheid-poor-iraq-effects-heatwave-a9049206.html>

36- Tim Krieger and Daniel Meirreiks, "Does income inequality lead to terrorism? Evidence from the post-9/11 era", *Diskussionsbeiträge Working Paper*, No.2015-04, <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/111351/1/827719736.pdf> See Also, Sholomo O. Goldman and Nadar Roy, "The Size of Terror Organizations: Poverty and Economic Inequality as Mobilizing Forces", *Studies in Conflict and Terrorism*. 2020.

37- Krieger, T.; Meierrieks, D. (2019): "Income Inequality, Redistribution and Domestic Terrorism", *World Development* 116, 125-136,

38- Jose Pagliery, "ISIS cuts its fighters' salaries by 50%", *CNN*, January 19, 2016, <https://money.cnn.com/2016/01/19/news/world/isis-salary-cuts/index.html>

39- Katherine Zimmerman, "AQAP: A Resurgent Threat", *CTC Sentinel*, September 2015, <https://ctc.usma.edu/aqap-a-resurgent-threat/>

40- Adam Barron, "The Gulf Country That Will Shape the Future of Yemen", *The Atlantic*, September 22, 2018, <https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/09/yemen-mukalla-uae-al-qaeda/570943/>

41- "Future Impact of Climate Change Visible Now in Yemen", *World Bank*, November 24, 2014 <https://www.worldbank.org/en/news/feature/2014/11/24/future-impact-of-climate-change-visible-now-in-yemen>

42- Adam Hefez, "How Yemen Chewed Itself Dry" *Foreign Affairs*, July 23, 2013, <https://www.foreignaf>

fairs.com/articles/yemen/2013-07-23/how-yemen-chewed-itself-dry

43- “Yemen: This is the world’s largest food crisis”, World Food Programme, March 29, 2019, <https://unwfp.maps.arcgis.com/apps/Cascade/index.html?appid=a8egeoef4b854f3f921bo8d296830e28>

44- Michael Horton, “Fighting the Long War: The Evolution of al-Qa`ida in the Arabian Peninsula”, CTC Sentinel, January 2017, Vol 10(1), 17-23 https://ctc.usma.edu/app/uploads/2017/01/CTC-Sentinel_Vol-10Iss1120.pdf

45- Michael Horton, “Fighting the Long War: The Evolution of al-Qa`ida in the Arabian Peninsula” CTC Sentinel, January 2017, <https://ctc.usma.edu/fighting-the-long-war-the-evolution-of-al-qaida-in-the-arabian-peninsula/>

46- Thomas Jocelyn, “AQAP provides social services, implements sharia while advancing in southern Yemen”, Long War Journal, February 03, 2016, <https://www.longwarjournal.org/archives/2016/02/aqap-provides-social-services-implements-sharia-while-advancing-in-southern-yemen.php>

47- Yara Bayoumy, Noah Browning and Mohammed Ghobari, “How Saudi Arabia’s war in Yemen has made al Qaeda stronger – and richer”, Reuters, April 08, 2016, <https://www.reuters.com/investigates/special-report/yemen-aqap/>

48- “Global Catastrophe Recap” AON Benfield report, 2015, <http://thoughtleadership.aonbenfield.com/Documents/20160106-if-december-global-recap.pdf>

49- Kieran T. Bhatia, Gabriel A. Vecchi, [...], and Carolyn E. Whitlock, “Recent increases in tropical cyclone intensification rates”, Nature Communication, August 2019, 28:10.

50- Almgidad Mojalli, “Yemen’s curse: civil war, bombs, and now floods”, New Humanitarian, November 28, 2015, <https://www.thenewhumanitarian.org/fr/node/255718>

51- Thomas Jocelyn, “AQAP provides social services, implements sharia while advancing in southern Yemen”, Long War Journal, February 03, 2016, <https://www.longwarjournal.org/archives/2016/02/aqap-provides-social-services-implements-sharia-while-advancing-in-southern-yemen.php>

52- “Climate change and its possible security implications”, Security Council, September 2009, <https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/sg%20report%202009.pdf>

53- “Climate Change Could Mean More Terrorism in the Future”, UNODC, <https://www.unodc.org/nigeria/en/climate-change-could-mean-more-terrorism-in-the-future.html>

54- “Climate change is making the Arab world more miserable”, The Economist, May 31, 2018, <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2018/05/31/climate-change-is-making-the-arab-world-more-miserable>

55- Athara Sheilds, “Tackling The Middle East’s Food Waste Crisis”, The Medialine, December 06, 2018, <https://themedialine.org/student-journalists/tackling-the-middle-east-s-food-waste-crisis/>

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 **Postal Code:** 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

الشرق
AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
للأبحاث الاستراتيجية

research.sharqforum.org

   SharqStrategic

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العام، وتعزيز مثل المشاركة الديمقراطية، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعية

